اسعار الفواكه والخضر

الطماطة	١٠٠٠
الخيار	١٠٠٠
الباذنجان	١٢٥٠
البطاطا	١٠٠٠
البصل	١٠٠٠
قرنابيط	١٥٠٠
اللهانة	١٢٥٠
الشلغم	٥٠٠
الشوندر	٥٠٠
الخس	١٥٠٠
البرتقال	١٢٥٠
الموز	١٥٠٠
التفاح الاحمر و الاصفر	١٥٠٠
الليمون	١٢٥٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٨٠	١٢٩٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

بعد ارتفاع أسعار المواد الإنشائية

الجص يدخل عمليات المضاربة

بغداد / حسين ثغب

تعتبر مادة جص البناء من المواد الأساسية في إتمام عمليات البناء المختلفة ولا يمكن الاستغناء عنها أو استخدام البدائل. والى وقت قريب كانت متوفرة في جميع مناطق العاصمة بغداد ومراكز المحافظات المختلفة. ويستطيع المواطن الحصول عليها دون أي عناء يذكر وبأسعار مناسبة. ولكن خلال الفترة الأخيرة تغيرت آلية الحصول على هذه المادة وشهدت أسعارها ارتفاعاً كبيراً لم يكن المواطن يتوقعه وقلب موازين وحسابات كثيراً من الذين شرعوا ببناء منزل جديد لعوائلهم.

حدثنا فاضل محمد من مدينة الشعب ببغداد. تهيأت لبناء منزل منذ سنة ونصف وتمكنت من تنفيذ هيكل المنزل ولم يخطر ببالي أن تحصل مشاكل بمادة جص البناء التي كانت تتوفر بكميات كبيرة في السابق بكل مكان وبأسعار زهيدة لا تكلف المواطن مبالغ كبيرة تؤثر في ميزانية البناء. أما اليوم فقد اختلف الأمر كثيرا عن السابق وأصبحت ساحات البيع عبارة عن مساحة خالية من السيارات التي كانت تحمل مادة الجص. وما يصل إلى هذه الساحات اليوم من مادة الجص لا يصلح لأعمال المنزل فضلا عن أسعاره المرتفعة والتي وصلت إلى مبالغ خيالية لم يعد المواطن قادرا على دفعها. حيث وصل سعر سيارة محملة بمادة الجص الجيد (٢٢مترا مربعا) إلى مليون دينار في الوقت الذي كانت تباع بسعر ٢٠٠ ألف دينار وأحيانا اقل من هذا المبلغ. في الوقت نفسه تباع سيارة محملة نفس السعة بمادة الجص العادي الممزوج بالتراب بسعر ٦٥٠ ألف دينار. وهكذا دخلنا دائرة المعاناة من جديد والمنزل بحاجة إلى أربع سيارات من هذه المادة في اقل تقدير. وهذه المشكلة بحاجة إلى حلول خصوصا ان كثيراً من المواطنين أخذت معاناتهم تزداد باستمرار لأن بيوتهم لم تصل إلى مرحلة التنفيذ النهائي بسبب ارتفاع أسعار مادة الجص وعدم توفر الأنواع الجيدة من هذه المادة في ساحات بيع المواد الإنشائية.

وتابع الحديث خليل ابراهيم مهجر من احدى مناطق مدينة بغداد. نحن الآن الفئة الوحيدة التي تعاني في المجتمع العراقي لأننا فقدنا منازلنا وهذا أهم ما في الأمر. وبعد أن عشنا حياة التشرد حصلنا على قطعة ارض وبدأت أولى مراحل البناء وكنت قد جعلت مادة الجص بدلاً من الأسمنت غالية الثمن. ولكن بعد أن اتجهت إلى ساحات بيع المواد الإنشائية ثم الساحات المخصصة لبيع الجص في بغداد وجدت أن أمر البناء أصبح مستحيلاً في ظل إمكانياتي المادية المحدودة. حيث وجدت سعر طن الجص في ساحات بيع المواد الإنشائية تجاوز ٢٠٠ ألف دينار وتوقفت عن البناء. وهذا الحال تعيشه عوائل كثيرة بحاجة الى سقف يقيهم الظروف المناخية الصعبة.

وشاطرهم الحديث محمد قاسم (متعهد نقل مادة جص البناء في ساحات بيع المواد الإنشائية داخل مدينة بغداد). مشكلة مادة الجص تكمن في تحويل الأتربة إلى هذه المادة بواسطة معامل خاصة باستخدام وقود النفط الابيض أولا وعملية نقل هذه المادة من معامل تصنيعها إلى داخل مدينة بغداد لأن الأتربة التي يمكن أن تصنع وتحول إلى مادة جص البناء توجد في مناطق محدودة من القطر. حيث أنشئت المعامل في منطقة ذراع دجلة باتجاه تلول الحمرة التي تضم معامل تنتج أفضل أنواع الجص. وكذلك توجد معامل في منطقة الكرمة غربي مدينة بغداد ولكن جودة إنتاجها محدودة ولا يفضل استخدامها في جميع عمليات البناء والى هذا اليوم لم تتوقف المعامل عن الإنتاج ولكن المشكلة الأساسية تكمن في عملية النقل. فهذه المناطق لا يمكن الوصول إليها اليوم بسبب مخاطر الطريق وكثافة العمليات العسكرية هناك. وفي بداية الأمر قتل عدد من ناقلي هذه المادة بعد ان تعرضوا الى اطلاق نار عشوائي لأنهم يجهلون الواقع الجديد للطريق. وبعد ذلك أصبحت هناك آلية عمل جديدة تتمثل بذهاب سيارات الحمل إلى معامل أنتاج مادة الجص ليلاً والعودة عند الصباح الباكر واستمر هذا الحال لعدة أشهر بعد ذلك اشتدت العمليات العسكرية حتى أصبح من المستحيل نقل مادة الجص من هذه المعامل. وهكذا ارتفعت أسعار هذه المادة عدة إضعاف عن السابق وتجاوز سعر سيارة حمل (٢٢ متراً مربعاً) حاجز المليون دينار بعد أن كان لا يتجاوز ٢٥٠ ألف دينار. وهذا الأمر اثر سلبا في حياتنا العملية بسبب صعوبات النقل.

يقول سعد حميد (صاحب ساحة لبيع المواد الإنشائية و مادة جص البناء) توقفت عجلة البناء في كثير من مناطق العاصمة بغداد وكثير من العوائل أكملت هياكل بيوتها وتوقفت عند مادة الجص التي ارتفعت أسعارها بشكل مفاجئ إلى عدة أضعاف. ونحن في ساحات بيع المواد الإنشائية كنا نتعاقد مع ناقلين لإحضار هذه المادة ألينا ونقسم الحمل إلى عدة أجزاء حسب طلب المواطن الذي يرغب بشراء المادة الجيدة. واليوم صارت هذه المادة تصل إلى ساحات بيعها بكميات قليلة وبأسعار مرتفعة. وأحيانا ينقل بعض المتعهدين هذه المادة على شكل مراحل عدة وهذه الآلية تعتمد على نطاق ضيق من قبل عدد قليل من الناقلين. كما أن قرار زيادة أسعار الوقود رفع أسعار هذه المادة إلى الضعف أو أكثر من ذلك. وهذه الأسباب مجتمعة جعلت الخط البياني لهذه المادة يرتفع بشكل حاد وملفت للنظر.

أسرار مفضوحة في إطار جودة السلع المعروضة

محمد شريف ابو ميسم

العمر الاستهلاكي القصير، هو ما يميز المعروض من السلع، ومنذ ان اعتمدت سياسة الاستيراد المفتوح والاسواق المحلية تشهد نسبة المعروض من السلع المستوردة من مناشيء مختلفة، وتشغل الاجهزة الكهربائية والالكترونية حيزا كبيرا من نسبة هذا المعروض حتى لم يعد بيت عراقي يخلو من هذه الاجهزة المستوردة، بيد ان العمر الاستهلاكي القصير لهذه الاجهزة بات صفة ملازمة للبضاعة المستوردة والتي تغرق السوق حاليا حتى ان البعض من المواطنين صار يلجأ لشراء المستخدم من الاجهزة ذات المناشئ والماركات العالمية المعروفة بجودتها بدلا من شراء السلع ذات الماركات المعروفة حديثا او المقلدة على انها تحمل اسماء الشركات المعروفة بجودة بضاعتها المنتجة، فما سر اغراق السوق المحلية بالبضاعة رديئة الجودة من الاجهزة الكهربائية والالكترونية، سؤال طرحناه على بعض من العاملين في مجال تجارة الاجهزة الالكترونية والكهربائية المستوردة فكانت اجاباتهم تتفق على ان المستهلك يبحث عن السلعة الرخيصة الثمن والتي يحصل فيها على الضمان لمدة عام واحد، على اعتبار ان هذا الضمان يؤهل البضاعة لان تكون ذات عمر استهلاكي طويل، وقد اكد لنا سليم الغزي وهو صاحب محل لبيع الاجهزة المنزلية، ان البضاعة ذات العمر الاستهلاكي الطويل موجودة لدينا ولكن الطلب عليها قليل بسبب ارتفاع اسعارها قياسا بتلك المقلدة والقادمة من مناشئ غير جيدة. واضاف السيد سليم قائلا، ان السؤال المهم بالنسبة لنا هو حجم الطلب على البضاعة، وهل من مصلحة البائع ان يزيد من حجم المعروض من البضاعة الغالية التي يقل عليها الطلب. والجواب هو كلا بالطبع، لذلك فاننا نقوم باستيراد البضاعة الرخيصة التي يكثر عليها الطلب... الا ان المواطن احمد زيلان وهو يعمل في تجارة الاجهزة الكهربائية قال لنا. ان الغش التجاري وراء ما يقال عن رداءة الاجهزة المستوردة من المناشئ العالمية المعروفة، فالبضاعة المصنوعة في بلدان شرق اسيا على انها تقليد للبضاعة اليابانية وتحمل نفس المواصفات الظاهرية. تكون مؤهلة للغش التجاري فيتم استبدال بطاقة المعلومات التي تحملها وبطريقة فنية. ببطاقة مستوردة ومصنعة خصيصا لهذا الغرض،ويتم عرض السلعة على انها مصنعة في اليابان مثلا، فالمستهلك يقوم بشرائها بسعر مرتفع على انها بضاعة يابانية ولكنه يكتشف العكس بعد مرور الوقت وبالتالي فانه لا يستطيع الا ان يستسلم للامر الواقع، لان ما من جهة يمكن ان يلجأ اليها ليقاضي المستورد او البائع وهذا هو سبب لجوء المستهلك الى البضاعة الرخيصة لانه يعرف مسبقا انه سيحصل على بضاعة منخفضة الجودة وان قام بدفع مبلغ كبير.

المدير العام لشركة تسويق النفط :

أسباب سياسية وراء أزمات الوقود

بابل / مكتب المدى

عقد مركز تطوير الاقتصاد العراقي/ فرع بابل ندوة اقتصادية ضيف فيها د٠ فلاح جاسم العامري المدير العام لشركة تسويق النفط (سومو) تحدث فيها عن الأزمات التي كثيرا ما تواجه المواطنين في مجال وفرة المشتقات النفطية على الرغم من سعي الحكومة ووزارة النفط لعمل المستحيل من اجل منع مثل تلك الأزمات، أضاف قائلا :- الوضع السياسي العراقي سبب في كل الأزمات، لأنه تعبير واضح عن الإشكالات القديمة مع دول الجوار، أو ماهو جديد منها، وكل الأزمات التي حصلت وستحصل لها أصول سياسية من اجل الضغط على الحكومة العراقية لتحقيق أهداف من نوع ما

وأشار العامري إلى المجموع الكلي لصادرات العراق النفطية في اليوم بانها بلغت مليوناً و٧٠٠ برميل يوميا ومجموع الإيرادات المالية هي ٣٠ مليار دولار وتستورد وزارة النفط ما يساوي ٧٥٪ من الاحتياجات الضرورية للمشتقات ويوفر الدخل ما نسبته ٢٥٪ كما أشار إلى خطة وزارة المالية لعام ٢٠٠٧ من خلال تمويل الشركة نفسها خلال الإيرادات التي تحصل من تصدير النفط إلى الخارج مضيفاً ان ما تحصل عليه الشركة كاف لتغطية نفقاتها واقيام المستورد أيضا وقال عن سؤال حول مستقبل الحركة النفطية في العراق: لا يختلف اثنان على الأفق المفتوح لتطور الصناعة النفطية في العراق ومشروعاتها المستقبلية فإذا اتسعت الموانئ وأرصفة الشحن فإنها ستسهم بزيادة الطاقة التصديرية إلى أضعاف الكمية الحالية كما اعتقد وأؤكد ان تأهيل حقول النفط وخصوصا مواقع الضخ ستسهم بتطوير هائل للاقتصاد الوطني. ثم دار حوار واسع بين المحاضر وجمهور الندوة تميز بالخبرة الاقتصادية والتجارية ما أضفى جوا مهما على الندوة التي عمقت علاقة الأوساط التخصصية بمركز تطوير الاقتصاد في بابل وفي سياق متصل يعكف المركز على إعداد برنامج ثقافي تخصصي خلال الصيف، سيسهم فيه عدد من أصحاب الخبرة والكفاءة من داخل المحافظة وخارجها.

وزير التجارة : نسعى لتوفير مفردات البطاقة التموينية وتنويع مصادر الاستيراد

بغداد/ المدى

أعلن وزير التجارة الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني أن وزارته تسعى الى تحسين مفردات البطاقة التموينية التي توزعها عبر منافذها التسويقية في بغداد والمحافظات.

وأضاف السوداني في بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي في وزارة التجارة أن وزارته عملت خلال الفترة الماضية على تحسين نوعية مفردات البطاقة التموينية وقد اتخذت في ذلك جملة كبيرة من الإجراءات حيث رفضت كميات كبيرة من الرز والشاي لعدم مطابقتها الضوابط وشروط التعاقد المعتمدة مع الوزارة وندقق في نوعية كل المواد التي يتم توريدها عبر دوائر السيطرة النوعية الموجودة في الموانئ والدوائر التجارية.

مضيفاً أن الوزارة وضعت آليات جديدة لتغيير وتنويع مصادر الاستيراد بحيث يمكن للوزارة معرفة جودة هذه المواد والسيرة الذاتية للشركات الموردة ويشترط أن تتفق هذه المواد مع الذوق العراقي الذي نحسب له حساباً عند توقيع كل عقد ولجميع مفردات البطاقة.

وأشار السوداني الى أن الوزارة استطاعت توفير كميات جيدة من المواد الغذائية وقامت بخزن هذه المواد والتعاقد مع مخازن بديلة لدوائر الشركات أو دوائر الدولة الأخرى وقامت أيضا بتوزيع مفردات البطاقة لثلاثة أشهر في بعض المحافظات وذلك لتوفير خزين غذائي جيد.

مشيراً إلى استعداد وزارته لزيادة الرصيد الغذائي لكل المحافظات كون ذلك يسهل علينا توفير مفردات البطاقة التموينية لتلك المحافظات ويوفر لنا خزناً جيداً ويخلق شفافية في إيصال مفردات البطاقة بشكل متواصل.

بحر العلوم : قانون النفط والغاز خطوة ايجابية نحو النهوض بالقطاع النفطي

بغداد / احمد جليل

قال الدكتور ابراهيم بحر العلوم الامين العام لتجمع عراق المستقبل ان مشروع قانون النفط والغاز الذي صوتت عليه الحكومة العراقية خطوة ايجابية نحو النهوض بقطاع النفط مضيفاً : " في قناعتي يمثل هذا احد انجازات الحكومة الحالية و هناك اتفاق اولي على ايجابية هذا القانون بالنسبة للاقتصاد العراقي وخاصة القطاع النفطي لذلك انا لست مع الذين يعلنون ان هذا القانون يؤدي الى تقسيم العراق او تجزئة موارده بل ان ما جاء به من مواد وخاصة الايرادات يؤكد حسن النية الموجودة في ان يصبح هذا القانون اداة لحفظ مصالح العراقيين".

واضاف ان السياسيين يجب ان ينظروا الى هذا القانون من مختلف الزوايا فهو قانون لتنظيم عمليات ادارة الثروة النفطية وبالتالي ما جاء به هو افكار كنا متحمسين لها منذ اعوام وخاصة اعادة تشكيل شركة النفط الوطنية كاحدى ابرز مواد هذا القانون الذي كنا نتمنى ان يرى المشروع النور قبل هذا الوقت باعتبار انها مفارقة ان العراق الذي يعتبر من الدول الاولى في انشاء شركة النفط الوطنية في الستينيات ومع ذلك فهو الدولة الوحيدة التي لا تمتلك الذراع التنفيذي للعمليات النفطية.

ويعتقد بحر العلوم ان وجود مجلس اتحادي للنفط والغاز يدير ويقرر السياسات النفطية للبلد شيء ايجابي ويضيف " لو اخذنا مجموع او حصيلة لما تم خلال الاعوام الثلاثة من عمل عراقي في اثناء حكومة مجلس الحكم او في اثناء ولاية الدكتور علاوي او في اثناء ولاية الدكتور الجعفري هذه الافكار بمجملها تراكمية ونتج منها هذا القانون من الناحية العامة وليس تفاصيله وجاء حصيلة لنقاشات مستفيضة خاصة في الاونة الاخيرة بين الاخوة المسؤولين".

وتوقع بحر العلوم ان تكون هناك مناقشات اخرى سيشهدها مجلس النواب بخصوص بعض البنود متمنيا ان يصادق عليه و هناك لا شك ستبقى بنود يختلف عليها ولكن لا شك ان باب التعديل مفتوح والتجربة مماثلة للدستور،وحول رأيه الشخصي قال بحر العلوم " ربما اختلف وليس بالضرورة ان اتفق بكل ما جاء بالقانون ولكن اخذ المنحى العام والركائز الاساسية التي قام عليها هذا القانون ارى انه افضل ما يمكن في هذه المرحلة، ولكن هذا لا يعني انه ليس بحاجة الى تطوير او الى تعديل بعض البنود وهذا كفيل بارادة الشعب والزمن محل المشاكل التي قد تعترضه.